كتاب عباس الثاني

الفصل الخامس

هذا الفصل آخر فصول الكتاب وقد خصَّهُ لورد كرومر باوصاف الخديوي السابق عباس الثاني بانيًا كلامهُ على خبرتهِ الشخصيَّة قابتدأ الفصل بالكلام على المرحوم توفيق باشا الخديوي الاسبق وقال انهُ لم يكن من ذوي الاقتدار ولكنهُ كان رضي الاخلاق. لم يزر اوربا ولكنهُ كان يعرف مصر وطباع اهلها بحق المعرفة وكانت آراؤهُ في ادارة مصر الداخلية حسنة وكان يهتم بالمسائل السياسية والادارية ولو كانت احكامهُ فيها لا تخلو من التسرُّع. ولا اتذكر انني اختلفتُ معهُ اختلافًا جوهريًّا في امر ذي شأن او اضطررت ان اقاومهُ في امر من الامور بناء على انهُ حاول الجري فيهِ بالاستبداد لكي يستفيد منهُ او ينتقم من واحد اساء اليهِ. وكل ما اعلمهُ من امرهِ يدل على انهُ كان ساترًا بالدقة والاعتدال في تدبير امورهِ وفي علاقتهِ برعاياهُ

اما علاقتي بالخديوي عباس فكانت على ضد ما كانت عليهِ علاقتي بابيهِ. فلما ارتقى الى عرش الخديوية المصرية لم يكن في السن التي تؤهلهُ لاكتساب الخبرة السياسية او الادارية. وكان يجهل احوال مصر لانهُ قضى اكثر عمرهِ في اوربا. ولا اعلم انهُ اهتمَّ اهتمامًا صحيحًا بالمسائل الادارية الكبرى ولكنهُ كان يتعرَّض دائمًا لتعيين الموظفين فيختار صنائعهُ والذين يميل اليهم طبعهُ وذلك على الضد ممَّا كان يفعلهُ ابوهُ. فكان اكثر الخلاف بيني وبينهُ على المسائل الشخصية وقد كان الغرض الاهم الذي يرمي اليهِ على ما يظهر ان يجمع ثروةً طائلة وقد جمع هذه الثروة ولكنهُ بددها ووقع في ضيق مالي شديد. وكثيرًا ما كان يطمع في احراز ما ليس لهُ ويبذل جهدهُ لكي ينالهُ بطريقة يظهر انها قانونية وهي بعيدة عن القانون ولذلك لم يكن من السهل منع الظلم الواقع باسم القانون

اما انا فكنت اعاملهُ بالاكرام الواجب وهو ايضًا كان يكرمني غاية الاكرام. وبين الاكرام والتساهل فرق كبير فاكرام الخاصة في الشرق امر لا بدَّ منهُ ولكنهُ لا يوجب التساهل معهم حيث يجب اخذ الامور بالشدة والحزم. وفي الاخذ والعطاء مع عباس باشا لا يصعب الجري على كل قوانين المجاملة لانهُ من اذكى الناس وانسهم محضرًا. بلغني مرةً انهُ جاء مصر بعض التجار الايطاليين ليعملوا في الخزانة وهم من الفوضويين فقلق لذلك اشد

القلق فاتى باثنين من البوليس السري الايطالي ليرافقاهُ دائمًا وكان كل احد يعرف انهم من البوليس السري . وكنت احدثهُ مرة في هذا الموضوع فقلت لهُ «اني لا ارى موجبًا للقلق عموك لانهُ اذا حاول هؤلاء الفوضويون قتل احد فانهم يحاولون قتلي كما يحاولون قتلك» فاحمرَّ وجههُ وايرقت اسرتهُ وقال لي باسمًا Tiens o'est vrai (كأنهُ قال والله صحيح)

ثم تكلم لورد كرومر على ديوان الاوقاف والمحكمة الشرعية وتوسَّل الخديوي بهما الى زيادة ثروتهِ . وافاض في الكلام على ديوان الاوقاف وشكوى الناس منهُ واتجامهِ هو عن محاولة اصلاحهِ الاَّ في ما يتعلَّق بضبط حساباتهِ لعلمهِ ان ذلك لا يمكن ان يفسَّر بانهُ تعرُّض لمسألة دينيَّة . ولم يبقِ الحال على ذلك الى ان جاء لورد كتشنر ورفع يد الخديوي عن ديوان الاوقاف وقال لورد كرومر ان عمل لورد كتشنر هذا من انفع الاعمال للقطر المصري

ثم انتقل الى المحكمة الشرعية ووصفها وذكر خصائصها واثنى الثناء المستطاب على قاضي مصر الذي كان في اواخر مدتهِ وقال انهُ كان على تمام العفة والاستقلال في الرأي وقد رفض رفضًا باتًّا ان يجاري الخديوي في ما كان يبغيهِ من الاكتساب . وطالما تحدثت معهُ وحاولت اقناعهُ بادخال الاساليب الجديدة في المحاكم الشرعية وبينت لهُ ان القضاة الشرعيين في الهند قد يكونون من المسيحيين فيعدلون وينصفون ولا يعترض عليهم احد وان لا اعتراض لديَّ على حصر القضاء الشرعي بالقضاة المسلمين اذا كانوا قد تعلموا التعلُّم الشرعي الوافي . اما هو فبقي متشبثًا برأيهِ الاَّ انهُ كان منصفًا متساهلاً في كل ما لا يناقض الشرع مثال ذلك ان بعض المسيحيين الوطنيين كانوا يتحاولون الاسلام احيانًا لكي يطلِّقوا زوجاتهم ويتزوجوا غيرهنَّ ويحق حينئذٍ للزوج ان يأخذ اولادهُ من زوجتهِ اذا بقيت مسيحية . ولما كلمتهُ في ذلك قال لي صريحًا انهُ اذا عرضت عليهِ هذه القضية وهو جالس في كرسي القضاء لم يستطع ان يحكم بغير الشرع ولكنهُ يكره ويحتقر كل رجل يغيِّر دينهُ لغرض مثل هذا فاذا امكنني ان افض هذه القضايا بوسائل ادارية من غير ان تُرفَع اليهِ فهو يلزم السكوت ولا يعترض عليها . وقد بلغني بعد مغادرتي القطر المصري ان اللذين كانوا معتنين باصلاح المحاكم الشرعية لم يروا لهم بدًّا من التخلُّص منهُ لكي لا يبقى عائقًا في سبيل الاصلاح فبذلوا جهدهم في ذلك ورأوا من الخديوي اكبر نصير لهم ولو كانوا يرمون الى غرض وهو يرمي الى غرض آخر فنجحوا وعينت الاستانة قاضيًا آخر فكانت النتيجة ان اولئك المصلحين ندموا على ما فعلوا فلم يُسهِّل اصلاح المحاكم الشرعية وامتُهن العدل لان القاضي الجديد صار آلة في يد الخديوي وسهَّل عليهِ الكسب الذي يبغيهِ

والقضايا التي توسَّل بها الخديوي الى زيادة كسبهِ مما يتعلَّق بديوان الاوقاف والمحكمة الشرعية كثيرة لا اتذكرها كلها ولا داعي للاسهاب في ذكرها ولكنني اذكر منها على سبيل التمثيل قضية واحدة وهي قضية البرنس سيف الدين

فان هذا البرنس حاول قتل صهرهِ البرنس احمد باشا فؤاد فحوكم وحُكم عليهِ بالسجن ثم ظهر انهُ مختل الشعور فوُضع في بيمارستان للمجانين في انكلترا بمصادقة الخديوي . ولهذا البرنس ثروة واسعة جدًّا واظن ان دخل اطيانهِ في السنة نحو اربعين الف جنيه . فاصررت على تعيين رجل مصري مشهود لهُ بالاستقامة والعفة ناظراً على ما يملكهُ . ولما غادرت مصر عُزِل هذا الرجل وتولى الخديوي ادارة هذه الممتلكات فعلاً ولا شبهة في انهُ استولى على مبلغ كبير من النقود التي تجمعت قبلاً وعلى الدخل السنوي ولذلك لم اعجب حينما رأيت في الاجبشين عازت فقرة مترجمة من جريدة عربية يقال فيها « انهُ ظهر من فحص حسابات دائرة البرنس احمد سيف الدين بك ان مبالغ كبيرة من ايرادها صرفت في غير وجهها او حولت الى جهات اخرى . والخديوي هو الناظر لهذه الدائرة »

ومن اسباب خلافي مع عباس الثاني انهُ صار آلة في يد السلطان عبد الحميد . وكثيرت دسائس الاستانة وقت حادثة سينا حينما اراد السلطان ان يجعل حد القطر المصري خطًّا ممتدًّا من العريش الى السويس

ثم ان حزب تركيا الفتاة مديون لانكلترا دينا كبيراً تستحق عليهِ جميل الشكر لاجل الحماية التي تمتَّع بها كثيرون من رجالهِ لما لجأوا الى مصر لكن هذا الحزب لم يقم بالواجب عليهِ . واذا نظرنا الى المسألة نظراً قانونيًّا فالسلطان كان محقًّا على الراجح في طلبهِ الرعايا العثمانيين الذين استخطوهُ . ولكن ما دامت مصر راتعة تحت السيطرة الانكليزية فيستحيل تسليم المجرمين السياسيين الى اناس العدلُ عندهم صورة لا حقيقة لها . نعم ان الاستانة كانت تدَّعي ان اولئك الرجال كانوا متهمين بجرائم مدنية لا سياسية فكان جوابنا اننا لا نقصد حماية المجرمين فاذا أُرسلت الادلة التي عليهم الى مصر فانهم يحاكمون في المحاكم المصرية . وغني عن البيان ان هذه البينات لم ترسل الى مصر

واني موردٌ بعض الامثلة الدالة على مشاركة الخديوي للاستانة في امور من هذا القبيل

(حادثة ليون فهمي)

كان في الاستانة جاسوس اسمهُ ليون فهمي غضب عليهِ السلطان فاوجس شرًّا وهرب الى مصر . ورغب السلطان في ان يُرَدَّ الى الاستانة فأغري بالذهاب الى سراي الخديوي

في الاسكندرية والتقى وهو في الطريق برجل من اصدقائهِ فقال لهُ ان لم اعد من الاسكندرية بعد بضع ساعات فاخبر لورد كرومر بامري . فانتظر صديقهُ الى ان قطع الرجاء من عودتهِ ثم بعث اليَّ تلغرافاً وكنت في القاهرة والحال ارسلت رجلاً بريطانيًّا من موظفي الحكومة المصرية الى الاسكندرية وامرتهُ ان يقابل الخديوي ويسألهُ عن حقيقة ما يعلم عن ليون فهمي . فانكر الخديوي انكاراً صريحاً بانَّهُ يعرف شيئاً عن مكانهِ وانكر ايضاً انهُ دعاهُ الى سرايهِ . ثم كرَّر هذا الانكار بعد ذلك لما قابلتهُ انا وكان مستاءً من اتهامهِ بتهمة مثل هذه . واتضح بعدئذٍ ان ليون فهمي لم يرَ الخديوي حينما وصل الى السراي بل نُقل حالاً الى البخت الخديوي الذي كان على اهبة السفر الى الاستانة ولكن لما قابل الخديوي ذلك الموظف البريطاني اعيد ليون فهمي الى البر . فلما قال لي الخديوي وحلف بشرفهِ ان ليون فهمي لم يكن محبوساً في السراي كان صادقاً في قولهِ ولكنهُ لم يقل لي انهُ كان حينئذٍ محبوساً في بيت مجاور للسراي

وترتب على الاهتمام بامر هذا الرجل انهُ عُدِل عن ارسالهِ الى الاستانة ولكنهُ أُخذ الى بورت سعيد رغماً عنهُ ووضع في سفينة بخارية ذاهبة الى مرسيليا . ثم عاد الى مصر بعد ذلك ونشر تفصيل ما حدث لهُ فلم يصدقهُ احد واستهانت بهِ الجرائد الوطنية عربيَّة وافرنجيَّة وشدَّدت اللوم على التهم الكاذبة التي اتَّهم الخديوي بها . اما انا فلم ارَ موجباً لاصلاح خطإها ولا كان ليون فهمي يستحق ذلك وحسبت انني عملت ما يجب عليَّ وهو حفظ شأن حكومتي بتخليص هذا الرجل من مخالب الاستانة

(حادثة المطبعة العثمانية)

ومن هذا القبيل ان رجلاً جاءني ذات يوم واخبرني ان في احد المنازل خزانة فيها اوراق تعلم منها اسماء رجال تركيا الفتاة وانهُ رفعت قضية باغراء الخديوي على صاحب المنزل والقصد منها ضبط تلك الخزانة واخذ ما فيها من الاوراق وان حزب تركيا الفتاة في اشد القلق من جراء ذلك وانهُ قد يخشى على حياة الخديوي اذا سُمح بارسال تلك الاوراق الى السلطان وانهُ لا بد من المبادرة الى تلافي الخطب في الحال لانهُ يراد وضع اختام المحكمة على الخزانة حالاً فيصعب فتحها بعد ذلك . فامرت حكدار البوليس ان يذهب حالاً ويفتح الخزانة و يأتي بما فيها من الاوراق الى الوكالة البريطانية ففعل كما امرتهُ . ثم أُحرقت تلك الاوراق بعد ذلك

(حادثة عثمان باشا بدرخان)

ومن الحوادث التي تستحق الذكر حادثة عثمان باشا بدرخان وهو رئيس قبيلة كردية كبيرة وكان ياوراً للسلطان فاتُّهم بانهُ يميل الى حزب تركيا الفتاة وغضب عليهِ السلطان لكنهُ تمكن من الخروج من الاستانة والاتجاه الى مصر . وقد رأيتهُ واخبرتهُ انهُ اذا كفَّ عن الدسائس مدة اقامتهِ في مصر فهو في حرز حريز فوعدني بذلك وانجز وعدهُ . فاستصفى السلطان ممتلكاتهِ كلها ونزع رتبتهُ وطلب ان يرد الى الاستانة فلم يجب طلبهُ . لكن الخديوي بذل جهدهُ ليقنعهُ بالرجوع الى الاستانة فاستشار الوكالة البريطانية فاشارت عليهِ بالبقاء في القاهرة . وبعد ذلك أُطلع على مكاتبة قيل لهُ انها دارت بين وكيل الخديوي وسكرتير السلطان الخصوصي وقد قال فيها السكرتير ان جلالة السلطان اقتنع الآن بانهُ خُدع في امر عثمان باشا بدرخان وانهُ آسف على ما حدث لهُ ويود جدًّا ان يردهُ الى منصبهِ حالما يعود الى الاستانة ويرد اليهِ كل القابهِ وممتلكاتهِ ويعوضهُ عمَّا خسرهُ حتى الآن . ولما رأى الخديوي ان عثمان باشا لا يزال مرتابًا في صحة هذه المكاتبة عرض عليهِ مبلغًا من المال (اظنهُ ٥٠٠ جنيه) عربونًا لصدق محبتهِ لهُ ومساعدةً لهُ على التخلص من الضيق الذي كان فيهِ فاقتنع حينئذٍ باخلاص الخديوي وحبهِ لهُ وعزم على الرجوع الى الاستانة فاعطاهُ الخديوي تحويلاً على البنك العثماني ومكاتيب توصية فذهب من غير ان يستشير الوكالة البريطانية ولكنهُ كلَّف صديقًا لهُ ان يقدم لها شكرهُ الخالص . ولم تكد السفينة تصل بهِ الى الاستانة حتى قُبض عليهِ وطرح في السجن ثم نقل الى داخلية طرابلس الغرب . وبعد ذلك أُفرج عنهُ لما خلع عبد الحميد وعاد الى الاستانة وكان في اشد الضيقة المالية فخطر على بالهِ التحويل الذي اعطاهُ اياهُ الخديوي فذهب بهِ الى البنك العثماني ولما اطلع عليهِ المدير كتب عليهِ انهُ أُلغي بامر الخديوي وتاريخ الغائهِ اليوم الذي سافر فيهِ عثمان باشا من الاسكندرية . وقد اطلع المستر بويل سكرتير اي على هذا التحويل وما كتبهُ عليهِ مدير البنك

(تمرُّد الاورطة السودانية)

ومن الحوادث التي تدل على ان حادثة الحدود لم تشف الخديوي عباس من الاخلال بنظام الجيش انهُ لما ابتدأت حرب جنوب افريقية (حرب البوير) عاد كثيرون من احسن ضباط الاورط السودانية التي في السودان الى اورطهم في الجيش البريطاني وحدثت حينئذٍ حوادث لا داعي لذكرها ولم تكن تحدث على الراجح لو لم يغادر اولئك الضباط اورطهم وترتَّب

على هذه الحوادث ان نشأ شيءٌ من التذمر في الجيش المصري فتمردت اورطة سودانية و يقال ان الخديوي كان قد تكلم كلاماً جعل المتمردين يظنون انهُ عالمٌ بهم . لكن ثورة هؤلاء الجنود اخمدت من غير سفك دم وحوكم بعض زعماء الثورة في مجلس عسكري وحكم عليهم احكاماً مختلفة وارسلوا الى مصر لتنفيذ ما حكم عليهم بهِ . وكلمت الخديوي في امرهم ولم اشر الى ما يلغي من علاقتهِ بتمردهم لا سيما وانهُ كان يستحيل اثبات ذلك بالادلة القاطعة ولكن جعلت موضوع كلامي خطارة هذا التمرُّد وانهُ ضد شخصهِ واشرت عليهِ ان يرى المحكوم عليهم ويخاطبهم بكلام لصقتهُ لهُ وترجم الى العربية . فرأى نفسهُ بين شرين فانهُ اذا رفض ما اشرت عليهِ بهِ قوّى الشبهة عليهِ بانهُ هو المثير لذلك التمرُّد واذا عمل بهِ رأى المتمردون انهُ لا يمكنهم الاعتماد عليهِ فيقل ضررهُ بالجيش . فاختار الامر الثاني كما قدّرت

يظهر مما اوردتهُ في الفصول السابقة انهُ كان يستحيل ان تتمكن العلاقات الحبيَّة بين الخديوي عباس ومعتمد الدولة البريطانية في مصر واضيف الى ذلك انني مع كل هذه المتاعب لم اكن اضمر لهُ البغضة قط فان التاريخ يذكر كثيرين من ملوك المشرق وملوك المغرب ايضاً الذين كانوا اقل كفاءة منهُ لادارة امور بلادهم . ولكنني كنت واثقاً انهُ اذا تُرك وشأنهُ فالعمل الذي عملتهُ بريطانيا العظمى في مصر يتقوَّض من اساسهِ رويداً رويداً ويعود فساد الاحكام وقد ترجع مصر منجماً لكل افّاق سياسي ومالي . ولقد احسن بنداد الشاعر اليوناني حيث قال ما ترجمتهُ

لا اسهل من تخريب مدينة حتى على الخامل ولكن تشييدها ثانية امر عسير ما لم يؤيد الله من يريد تشييدها) انتهى كتاب لورد كرومر

ولا يخفى على الذين كانوا يطالعون القطر في الزمن الذي حدثت فيهِ الحوادث المشار اليها آنفاً انها كلها مفصَّلة فيهِ تفصيلاً مسهباً وكنا نشير الى ما للخديوي فيها بالتلميح حاسبين ان اللبيب تغنيهِ الاشارة حسب القول المشهور وقد تبيَّن لنا بعدئذٍ ان المقربين منهُ اتفقوا على ان لا يدعوهُ يرى الامور كما هي حقيقة . والظاهر ان اصحاب الجرائد المخاصمة للقطم كانوا يعتقدون ان في مخاصمة لورد كرومر الفوز الاكبر للخديوي وللقطر المصري فجروا على اعتقادهم هذا . وكم من ملك اضاع ملكهُ بخطإٍ مشيرٍ بهِ